

دور السياسة السكانية في النهوض بعملية التنمية في اليمن

وبالرغم من ذلك لا يزال النمو العالي والمترفع للسكان يشكل أحد أهم التحديات الكبيرة التي تواجه جهود التنمية في بلادنا حيث تشير المؤشرات إلى أن هناك تحسناً في بعض المؤشرات السكانية وانخفاض معدل النمو السكاني إلى 3.3% وكذا خفض معدل الخصوبة إلى 6.1 إلا أن هذا المؤشرات لا تزال دون المستوى المطلوب كما أن العمل السكاني خطا خطوات كبيرة في توسيع قاعدة العمل على المستوى المركزي والمحلي، إلا أن العام الماضي بسبب الأزمة التي مرت بها اليمن وكانت لها تداعيات وأثار انعكست سلباً على كافة القطاعات ومنها قطاع السكان الذي كان له النصيب الأكبر من أثار الأزمة حيث توقفت الكثير من الأعمال والبرامج السكانية بالإضافة إلى الدمار الذي تعرض له مقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وأدى إلى تدمير ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية من العمل السكاني من حيث تدبير النخبة التقنية للمجلس واتلاف الوثائق والأعمال التي تم إنجازها خلال سنوات العمل السكاني مما شكل تحدياً كبيراً لنا في إزالة آثار الحرب خلال السنة الماضية.

ظل نسبة أمية تصل إلى 51% من السكان، وبين الإناث إلى 70% وتدني نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 67% فقط من الأطفال في سن الدراسة وارتفاع في نسبة التسرب في هذه المرحلة لتصل إلى 24% وتدني نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، حيث تشكل فقط 35%، وتدني مخرجات التعليم، وعدم مواكبتها لاحتياجات المجتمع ولا للمتطلبات الحالية للعصر فتحرج كواثر غير قادرة على المنافسة في سوق العمل والنتيجة المزيد من البطالة والفقر في المجتمع فيما يعرف بظاهرة البطالة بين الخريجين.

ومنذ اعتماد السياسة الوطنية للسكان وبرامج العمل السكاني حققت بعض المؤشرات حيث ظهر الحقائق والمعطيات السكانية في بلادنا في جوانبها المختلفة وأبعادها المتنوعة أن ثمة تحولات مشهودة وتطورات ملموسة قد طرأت على المؤشرات والمتغيرات الديموغرافية خلال السنوات الماضية تماشياً مع أهداف برامج السياسة السكانية وأنشطتها المختلفة، ومع الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وخطتها الخمسية إلا أنه

رغم أهميتها لا تكفي وحدها لحل هذه المشكلة، لأن جوهر المشكلة ليس في حجم السكان الكبير، بل في نوعية الخصائص السكانية، ومعدلات التنمية البشرية، فاليمن تمتلك ميزة عن غيرها حيث أن ما يقارب ثلثي سكانها في عمر الشباب، هذه الشريحة الكبيرة من الشباب قابلة لأن تكون طاقة جبارة للنمو والتطور إن أحسن استغلالها والاستفادة منها في مجالات الإنتاج الاقتصادي المختلفة ولا تستطيع اليمن التخلص من حجم الفائض من سكانها، لكنها تستطيع بذل جهود مضاعفة للارتقاء بنوعية السكان، خصوصاً فيما يتعلق بمستوى التعليم، كأحد أهم مؤشرات التنمية البشرية، وأحد أهم عناصر قوة المجتمع التي تحدد حاضره ومستقبله، وأقصر الطرق لتحقيق التنمية الشاملة، باعتبار التنمية الاقتصادية تعتمد في المقام الأول على الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، ولكن المشكلة أن التعليم في اليمن هو الآخر يعاني من أوضاع خطيرة من حيث الكم والنوع وينذر بان تحول هذه الشريحة الشابة الكبيرة من السكان إلى عبء إضافي يؤدي إلى مزيد من التخلف وعدم الاستقرار في

السياسة السكانية لها دور فاعل وكبير وإيجابي في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على اعتبار أن هذه السياسات وبرامج عملها تشكل المدخل الصحيح والواضح لمعالجة المشاكل السكانية المختلفة والمتداخلة، حيث تسعى هذه السياسات والبرامج إلى تخفيض الضغط الناشئ عن الزيادات السكانية العالية على الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن السكاني مع الموارد العامة المتاحة ونظراً لأهمية السياسة السكانية وتأثيرها في عملية التنمية فقد تم إدماجها وتضمينها ضمن الاستراتيجيات والرؤى والخطط الاقتصادية والإنمائية وذلك من أجل الإسراع في خطى التنمية الشاملة والمستدامة والتخفيف من حدة الفقر، وبالتالي الإسهام في بلوغ الأهداف السكانية وتحسين نوعية حياة السكان.

كما تركز السياسة السكانية الحالية على الحد من نمو السكان من خلال التشجيع على تنظيم الأسرة ورفع التوعية الإنجابية بين السكان، بالإضافة إلى توفير وسائل تنظيم الحمل مجاناً في الوحدات الصحية الحكومية في عموم الجمهورية، وهي



في ورقة عمل لها عن وضع الأمومة الآمنة في اليمن د. جميلة الراعي: تموت في اليمن سبع نساء يومياً من مضاعفات الحمل والولادة

عرض / بشيرا الحزيمي



قالت الدكتورة جميلة صالح الراعي وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان أن سبع نساء يموتن يوميا في اليمن من مضاعفات الحمل والولادة ومن أسباب من الممكن تفاديها . وأوضحت في ورقة عمل قدمتها في اجتماع الجمعية العمومية للتخالف الوطني للأمومة الآمنة الشهر الماضي أن احتياجات المرأة في مجال الصحة العامة تأتي بالترتيب على سهولة الحصول والوصول للخدمات الصحية ولا يكون كونها امرأة أو لعدم وجود

كادر صحي نسائي مؤهل سببا في عدم حصولها على الخدمة. ولفتت إلى أنه بسبب مخاطر الوفاة التي تتعرض لها المرأة في اليمن لإنتاج الأطفال وللمعدل العالي لوفيات الأمهات والمواليد سيتم التركيز على قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، مؤكدة ضرورة أن يحصل جميع سكان اليمن، بغض النظر عن موقعهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية على خدمات الصحة العامة وخدمات الصحة الإنجابية .

وقالت إن اليمن بلد ذو دخل منخفض، حيث يبلغ عدد سكانه 23,887,000 نسمة يعيشون على مساحة قدرها أكثر من 555,000 كيلومتر وتكون البلد من 21 محافظة و 333 مديرية . منهم 70% يعيشون في الريف، 30% في الحضر ، وأن 34% يعيشون في خط الفقر.

وأضافت الراعي أن معظم السكان يتركزون في المناطق الريفية إلا أن 30% فقط في المناطق الحضرية، على الرغم من أن نمو سكان الحضر يزيد مرتين عن النمو في المناطق الريفية. حيث يعيش نصف السكان في خمس محافظات هي: تعز، الحديدة، إب، وأمانة العاصمة وحجة. وما يميز سكان الريف في اليمن هو أنهم يعيشون في أكثر من 130,000 تجمع سكاني متناثرة ما يؤدي إلى صعوبة تنظيم مشاركة المجتمع المحلي وتوفير خدمات الرعاية الصحية لهم.

وضع النظام الصحي

وعن وضع النظام الصحي في اليمن قالت الدكتورة جميلة الراعي أن قطاع الصحة العام ينقسم إلى أربعة مستويات هي: 791 مركزاً صحياً، والمستوى الثاني يتكون من 175 مستشفى مديريةية، والمستوى الثالث من 53 مستشفى عام، والمستوى الرابع (2) مستشفى إحالة متخصصة ، موضحة أنه في المناطق الحضرية يتواجد 30% من السكان و 20% من المرافق الصحية و 80% من الموارد البشرية ، بينما في المناطق الريفية 70% من السكان و 80% من المرافق الصحية و 20% من الموارد البشرية

وضع الصحة الإنجابية

وعن وضع الصحة الإنجابية وما يتعلق بصحة الأم قالت تموت نصف مليون امرأة سنويا في العالم من مضاعفات الحمل والولادة ومن أسباب ممكن تفاديها. وفي اليمن تقدر وفيات الأمهات 1365 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2003 وانخفضت الوفيات إلى 210 في عام 2008 . أما ما يتعلق بصحة الوليد فإن رعاية المواليد لم تحظ بالأهتمام الكافي، وقد أدت الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة إلى تخفيض ملحوظ في معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة من العمر، بينما تبين أن معدل وفيات حديثي الولادة انخفض من 43.9 لكل 1000 مولود حي في عام 1991م وإلى 37 في 2006 بوتيرة بطيئة جدا لم تصل إلى 1% كل سنة .

وأوضحت أنه لا يزال ارتفاع معدل النمو السكاني (3%) يمثل تهديدا حقيقيا للتنمية. وأن لوسائل تنظيم الأسرة دور في خفض معدل النمو السكاني وخفض وفيات ومرضاة الأمهات والمواليد والأطفال ، مشيرة إلى أن 30% من حالات وفيات الأمهات تحصل في أقل من عشرين عام. وأن مضاعفات الحمل والولادة في السن المبكرة قد تؤدي للوفاة.

وحول ظاهرة ختان الإناث في اليمن لفتت الراعي إلى أن مسح صحة الأسرة لعام 2003م قد أشار إلى انتشار هذه الظاهرة في اليمن بنسبة 21.5% . وبينت الدراسة السريية التي أجريت عام 1999 بشأن ختان الإناث في خمس محافظات عن انتشاره بنسبة 97.3% في الحديدة، و 96.6% في حضرموت، و 96.5% في محافظة المهرة، و 82.2% في عدن.

وفيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي - فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز فقد أظهرت بيانات البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، ارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من 1 في عام 1990م إلى العدد الإجمالي التراكمي 3154 حالة في الربع الثالث من عام 2010م. ومع ذلك، يقدر برنامج الإيدز الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز، ومنظمة الصحة العالمية أن نحو 12000 - 14000 شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في اليمن.

أما عن الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم فقد أشار مسح صحة الأسرة لعام 2003م إلى أن 3.5 لكل 1000 من النساء اللاتي سبق لهن الزواج أصبن بمرض السرطان.

غائبات ذات أولوية

وقالت الراعي أن الغائبتين ذات الأولوية للمرأة في المجال الصحي للفترة القادمة هما زيادة الاستفادة من الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة المستندة على الحقوق، والخفض وفيات ومرضاة الأمهات وحديثي الولادة وذلك من خلال الاهتمام بتحويل خدمات الطوارئ التوليدية والوليدية ، وتوظيف القابلات في المناطق الريفية . وزيادة الاستخدام الملائم لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة لخفض معدل الخصوبة الكلي للمرأة في سن الإنجاب من خلال تمويل توفر وسائل تنظيم لأسرة وخدماتها . ورفع الوعي المجتمعي بأهمية تنظيم الأسرة لخفض وفيات ومرضاة الأمهات والمواليد وكحل للزيادة السكانية.

تحديات ومعوقات

وعن أهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تنفيذ الأولويات قالت وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان أنها تتمثل في التحدي السكاني مع محدودية الموارد وهو أهم المعوقات التي تقابل التنمية والقطاعات الخدمية بما فيها القطاع الصحي. وكذا ارتفاع معدل الفقر في المجتمع اليمني، وأيضا العمل العالي للأمية بين أوساط المجتمع وخاصة بين النساء، بالإضافة إلى محدودية عدد وكفاة الكوادر الصحية وخاصة النسوية، ومحدودية في الموارد المالية لتنفيذ الخطط التنفيذية للبرامج والأنشطة من الجانب الحكومي والدعم الخارجي وذلك تبعاً لازمة الاقتصادية العالمية والأحداث الأخيرة داخل اليمن. وفشل مبادرات البرامج الأمومية لكسب الدمع السياسي والمالي مقارنة بالمبادرات الصحية الأخرى. إضافة إلى ضعف البنية التحتية وأرتباطها بالجهات الأخرى مثل الكهرباء، الطرق والمياه. وضعف الوعي الصحي بالقضايا والمشكلات الصحية في المجتمع، والفساد المالي والإداري. وضعف الإدارة الاستراتيجية و ضعف النظام الصحي .

تهديدٌ قد يكلف الأم حياتها سرطان عنق الرحم يمكن علاجه جراحياً في مراحل مبكرة



يخالج الإنسان الخوف خشية الموت إذا ما انتشر السرطان في الجسم واستشرى، فقد علق في أذهان الكثيرين بالآ قدرة لأحدٍ على مواصلة الحياة بسببه فيتلأشى الأمل، وهم بذلك لليأس أقرب..

في معرض الحديث عن السرطان سنقف على نوع ليس بهين من أنواعه غير الحميدة التي تصيب فقط النساء دون الرجال وتحديداً في عنق الرحم وعنق الرحم - طبيعة الحال - هو في الجزء السفلي من الرحم، يتصل به ويصله بالمهبل..

تقول الدكتورة/ فاطمة إسماعيل الأكوع- اختصاصية أمراض النساء والتوليد، موضحة حالة الطمث لدى النساء عامة وما يكتنفه من تغيراتٍ طبيعية، في كل شهر يحدث الطمث أو ما يسمى بالدورة الشهرية لدى الفتيات بدءاً من البلوغ وعند النساء عموماً في سن الإنجاب ، وهي حالة طبيعية تنشأ عن انسلاخ الطبقة الخارجية من بطانة الرحم، ويعد انسلاخ دورياً لا يتوقف إلا في حالة الحمل وسن اليأس، ومعه ينزل الدم من خلال عنق الرحم إلى المهبل. وأن تكون المرأة مصابة بسرطان عنق الرحم معناه - حد قول الدكتورة/ فاطمة الأكوع- أن خلايا عنق الرحم بدأت التغيير من طبيعتها ووظائفها بشكل يؤدي إلى نمو خلايا عنق الرحم بصورة غير طبيعية، وإنما عشوائياً.. هكذا تحدث الإصابة بهذا النوع من السرطان.

تحقيق / محمد أحمد الدبعي

-نزيف بعد الجماع. وتشير الدكتورة/ يسرى مريوط إلى أن هذه الأعراض لا تدل على وجود سرطان عنق الرحم، و ظهورها لا يؤكد الإصابة بهذا السرطان، وقد تكون لأضراراً أو اضطرابات أخرى ليس لها علاقة - على الإطلاق- بسرطان عنق الرحم، لذا يلزم التشخيص الطبي على كل حال.

وبالنسبة لسرطان عنق الرحم لا بد من الفحص الطبي، وقد أوضحت الدكتورة/ منيف بأنه إجراء مسحة لعنق الرحم يقوم به الطبيب المتخصص أو الطبيبة المتخصصة بشكل منتظم، حيث تُعد الطريقة المثلى لكشف هذا السرطان في مراحله المبكرة للتمكن من علاجه بنجاح.

وأكد الدكتور/ منيف على أهمية أن يجري هذا الفحص بصورة منتظمة لكل سيدة متزوجة أو سبق لها الزواج بعمر (35) سنة، فأكثر كل (3 - 5) سنوات ، مشيراً إلى أن هناك عدداً من الفحوصات الخاصة والضرورية - إضافة إلى المسحة- من شأنها تأكيد التشخيص وتتضمن:-

- الخزعة: ويعني هذا الفحص أخذ عينة نسيجية من عنق الرحم بشكلٍ أعمق، وهي ضرورية لتشخيص السرطان.
- منظار عنق الرحم: للتمكن من رؤية الخلايا بشكل واضح، وأخذ عينة مخروطية من الأنسجة، أي أخذ قطعة على شكل مخروط من أنسجة عنق الرحم.
- الكشف بالأشعة: وتشمل أنواعاً كثيرة، مثل (أشعة إكس، الموجات فوق الصوتية، الأشعة المقطعية، وذلك للكشف عن العظام والأعضاء والأنسجة المصابة.
- فحوصات الدم: تجري لفحص أنواع الخلايا الدموية المختلفة، وهي طبيعية عند أغلب المرضى.

مراحل الورم

يفتقرن إلى وسائل تنظيم الأسرة

(215) مليون امرأة في العالم النامي ترغبن في تفادي الحمل أو تنظيمه



والأدوية. وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في إحصاءاته أنه في كل سنة، تعاني 10 ملايين إلى 15 مليون امرأة من ترضاً عن مضاعفات الحمل أو مستديمة وتتراوح بين العقم والاكنتاب وناسور الولادة، والإصابة الحادة أثناء الولادة. ومن ثم، فإن ما يزيد على 300 مليون امرأة تتعايش مع المرض والإعاقة. موضحاً أن 15% من الحوامل تعاني من مضاعفات يمكن أن تهدد الحياة أثناء الولادة، ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من النساء يفتقرن إلى فرص

الاحتياجات غير الملابة ستفضي إلى تخفيض عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه بحوالي 53 مليون حالة وتخفيض وفيات الأمهات بما يقارب 100 000 وفاة كل سنة. وأشار الصندوق إلى أنه وعلى نطاق عالمي تموت في كل سنة 358 000 امرأة لأسباب تتعلق بالحمل. وأن الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات هي النزيف والإصابات، والإجهاض غير المأمون، وارتفاع الضغط الدموي وعسر الولادة وهي أسباب يمكن تفاديها أو معالجتها بتوفير ما يكفي من الرعاية

-الغثيان. -الإنهاك العام. -تساقط الشعر. -نقص المناعة. -فقدان الشهية. وهذا ما يجعل المرضى يبدون الخوف من العلاج الكيميائي، مع أنه يمكن - بإذن الله- التخفيف من وطأة هذه الأعراض بأدوية. يقرها الطبيب.

معطيات الوقاية

كل سيدة متزوجة أو سبق لها الزواج بعمر (35) سنةً، فأكثر عليها إجراء فحص عنق الرحم كل (3 - 5) سنوات لتشخيص أي تغيرات ليست طبيعية بشكل مبكر في عنق الرحم. هكذا اشترطت الدكتورة/ يسرى مريوط، - بوصفه إجراء وقائي لا بد منه- حتى يكون بالإمكان معالجة المرض في البداية وبشكل ناجح إذا ما ظهر. لا قدر الله. وأردفت الدكتورة/ يسرى القول: إن من دواعي الوقاية- أيضاً- الامتناع عن الاتصال الجنسي المحرم لتجنب الإصابة بالفيروسات التي تدمر عنق الرحم. مضيفة إلى ذلك: -الإقلاع عن التدخين. -الإقلال من استخدام جبوب منع الحمل لفترة طويلة، على ألا يتجاوز الاستعمال فترة تصل أو تتجاوز(5) سنوات.

في الأخير..

ما أكثر من لا يُعَوْن حقيقة مرض السرطان وإمكانية الشفاء منه طالما الأمل معقود - بعد الله وفي العلاج - فيالكشف المبكر عن الورم والنمساو المعالجة المتكاملة وفق قواعدها وإجراءاتها والمواعيد التي يحددها الأطباء المتخصصون المشرفون على المعالجة، فإن الشفاء سيكون محتوماً غير مستبعد. بإذن الله، وبهذا التقدر يصل بنا المطاف إلى منتهاه، سائلين المولى ذوام الصحة للجميع، إنه سميع مجيب.

الاستفادة من أسطر رعاية في مجال طب التوليد والتي من شأنها أن تنقذ الأرواح وتضمن بقاء الرضع على قيد الحياة ، وأن نصف وفيات الأمهات يحدث كلها خلال الأربع والعشرين سنة، ويعيش 90% منهم في العالم النامي.

وبينت إحصائيات الصندوق أن ما تقديره 19 مليون عملية إجهاض غير مأمون تحدث سنويا في البلدان النامية. وفي كل سنة يموت ما تقديره 47 000 امرأة نتيجة عمليات الإجهاض غير المأمون وتعاني ملايين إضافية من النساء من مضاعفات الإجهاض.

لا يكون لما يقارب 70 ٪ من النساء الاتصال بالأخصائيين لصحين بعد الولادة. وتتراوح إعمار 1.8 بليون نسمة بين 10 سنوات و 24 سنة، ويعيش 90 ٪ منهم في العالم النامي.

ويكون الحصول على الرعاية الطارئة حاسماً تماماً. ولفت الصندوق إلى أن نصف النساء في البلدان النامية يرضعن لموليدهن دون حضور مرضة أو قابلة أو طبيبة. وتشير إحصائيات الصندوق إلى أنه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،



بشير الحزيمي ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في إحصاءات مؤثرة لانتباه نشرها بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2012 بهدف الدعوة إلى تعميم الاستفادة من الصحة الإنجابية أن ما يقارب من 215 مليون امرأة في العالم النامي ترغب في تفادي الحمل أو تنظيمه، لكنهن يفتقرن إلى وسائل تنظيم الأسرة الحديثة. وكثيراً ما يعزى ذلك بكل بساطة إلى افتقارهن لأساليب مأمونة وميسورة التكلفة ومتاحة لتنظيم الأسرة. وأوضح الصندوق أن تلبية هذه